



■ نجيب غلاب يكتب:

# نحو بناء استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد (٢-١)

## ترايد أطماع المفسدين المحليين يؤدي إلى إحجام المستثمر الأجنبي الذي يبحث عن بيئة أقل فساداً

« لا تتهاون مع أي فاسد أيا كان...  
« لن نسمح أن يكون الوطن مظلة للفاسدين »  
الرئيس على عبد الله صالح

ويشكل الفساد مشكلة عالمية مستعصية عن الحل، فالغرب رغم اتجاهاه إجراءات صارمة في مكافحة الفساد إلا أن الفساح الملتصقة بليل على أن الفساد شر مستطير ومزائل الدول الصناعية تعاني من الفساد، فحتى الآن لا تستطع أن تحل فساد صناعة الأدوية، وصناعة السلاح، وفساد التحالفات بين رجال المال والأعمال ورجال السياسة مثلاً أو الحد من الرشوة في مجالات مختلفة إلا أن الملاحظ أن من يتم كشفه بنال عقوبات صارمة ويفقد سمعته ويصبح معزولاً ومنبوذ من المجتمع وترفض كل المؤسسات أن يعمل معها، كما أن الدول الأخرى خصوصاً الصناعية ترفض التعامل مع الأفراد الذين أدنوا بجرائم الفساد بما يعني أن ثبوت جريمة الفساد تعني نهاية معنوية للفرد.

وقبل الخوض في موضوعنا نشير إلى أن هناك في الدول المتقدمة من نوي الزعة الواقعية من يرى أن التخاضي عن الفساد إلى حدود معينة أصراً ضرورياً لتحقيق الأعمال وتجاوز العقاب التي قد تحدث من إنجازها، ففي حالات معينة تصبح دول العالم الثالث بحاجة إلى ممارسته بعده الأبدى ولكن بشكل لا يحد من أعمال التنمية والتقدم وإنما بما يخدم سير التنمية ويجعل الموظف الرسمي قادراً على إنجاز الأعمال المؤكدة إليه ومتفانياً في عمله وبما لا يتناقض مع حقوق الآخرين والمصلحة العامة خصوصاً في الدول ذات الدخل المحدود، وهذه سيمها البعض نظرية الفساد.

وتصل الواقعية إلى درجة القناعة أن الفساد سيظل موجوداً مهما بلغت حذافة الأنظمة والقوانين بسبب طبيعة الإنسان الانانية التي تدفع الفرد دافعاً نحو الاستحواذ واختراع الوسائل التي تمكنه من إشباع رغباته وحمايته من الشرور التي تلحق به، مما يعني أن القيمة الأخلاقية المدعومة بصرامة القانون وفق التصور السابق هي أقوى رادع ضد الفساد.

وعلى الرغم من التجارب السابقة إلا أن الفساد في حقيقته متناقض مع الرغبة الإنسانية وبحيثه الدائم من العدالة، كما أنه يشكل سبباً جوهرياً لفشل أي جهد يبذل من أجل تطور الإنسان وتقدمه وهو الفصح بعينة يشوه كل شيء ابتداءً من ضمير الفرد الذي يمارس الفساد إلى المجتمع المتهاون مع المفسدين ناهيك أن الفساد هو المرض العضال الذي يقوض النظام والقانون وينخر في الدول ليصل بها إلى درجة الإنهيار.

عندما يستشري الفساد تخسر الحكومة ثقة أبناء الشعب وتتضح بؤلة النظام والقانون ضعيفة وفي حالة استسلامها للفساد تستشري القيم السلبية بين الناس ويصبح الفساد مقبولاً فيقولون لديهم الناس ويصبح الفرد محصوراً حول ذاته لا يدافع إلا عن مصالحه الانانية حتى أصحاب النوايا الطيبة يصل الأمر ببعضهم إلى الخمول والجزع عن العطاء والقناعة والبعض يقبل بالواقع ويبرر للفساد ويغرق في وحله، ومع الوقت تشكل ثقافة الفساد ويصبح من الأمور المقبولة والطبيعية وفي هذه الحالة يصبح الأمن القومي بمعناه الشامل للدولة في خطر كبير، بحيث يصبح الفساد قوة تدميرية أن لم يتم إيقافها فإن حفرها هو السخينة سيغرق المجتمع.

وفي كثير من دول العالم الثالث تتصارع النخب السياسية رافعة شعارات كلها تصب في خانة محاربة الفساد وتستغل المعارضة الفساد لإقتناص السلطة وفي الدول التي تسلمت المعارضة الحكم نفل تلك الدول تعاني من إشكالية الفساد بنفس الدرجة السابقة إن لم تكن أشد بحكم دخول نخب جديدة خبرتها ضعيفة وطموحها أكبر، كما أنها لا تستطيع تجاوز مراكز القوى كلها المشاركة في النظام السياسي وتضطر للرضوخ لمطالبها وهذا يعيق من الفساد، وفي حالة رفضها أن تشارك تلك القوى يصبح الصراع هو الأمر الأكثر احتمالاً وهذا يهدد الأمن والاستقرار. وفي ظل ضعف الموارد وقلة الدخل يصبح الفساد أفضل الطرق للحصول على الثروة ويتم تزيير ذلك بالعديد من الحجج القها منطقية ضرورة تحسين الوضع المعيشي للأفراد الجديدة، وهذا بعيد الفساد تشكلت ثقافة بصورة جديدة يتلاعب مع طموحات النخبة الدولية.

وتجربة بعض دول العالم الثالث التي تقوم النخبة السياسية الحاكمة في تبني سياسات محاربة الفساد أثبتت أنها أكثر تأثيراً وفاعلية في محاربة الفساد والحد من إنتشاره بل أن بعض الدول والتي تعدت قيادة تاريخية فذة ومدعومة بنخبة عصرية ناشئة استطاعت أن تتجاوز الفساد لصالح ترسيخ قيم الدول الحديثة، ولكن الملاحظ أن تلك الدول رغم السياسات التي اتبعتها إلا أنها لم تصل إلى مرحلة الحسم مع إشكالية الفساد ويعود الأمر أن أغلب دول

الفساد أفة العصر ومرض أصاب دول العالم بل أن البعض يعتبره شرأ جائشاً على الاقتصاد العالمي ولا فرق بين دول صناعية وأخرى نامية، إلا أن الدول المتقدمة تحارب الفساد وتكافحه بطرق منهجية داخل بلدانها، ورغم ذلك مازالت روائح الفساد التنته موجودة مع ملاحظة أن أغلب الفساد يتسم بالغموض والسرية ويمارس الفساد وفق الآليات مخادعة تعمل في ظل القانون وتتجاوزه بطريقة مضمرة بالمصالح العامة وفيما يخدم المصالح الخاصة للأفراد أو الجماعات، أما ممارسة الفساد خارج بلدانهم فامر مسموح بل أن بعض الدول شرعت لمواطنيها ممارسة الفساد وأن لم تشرع فإن ممارستهم للفساد خصوصاً في دول العالم الثالث من الاعراف المقبولة ونتيجة الرغبة في الاستثمار والحصول على التصيب الأوفر ورفع درجة الربحية تتنافس الشركات في دفع الرشاوى ولكن لا يحدود لا يؤثر على ربحيتها، وعليه فإن ترايد أطماع المفسدين المحليين تؤدي إلى إحجام المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في البلد الذي يصبح فيه الفساد مستشرياً ويبحث عن بيئة أقل فساداً.



### النخب المعارضة التي تتسلم السلطة في دول العالم الثالث تعيد تشكيل الفساد بما يتلاءم مع طموحاتها البديلة

الذين يتعلمون في الدفاع عن الأخطاء هم الأشد خطراً على النظام وسلطة الدولة

### يتبنى الفساد استراتيجية مخادعة إما بالخمول أو الانخراط في سياسة الحرب عليه في الحالات التي يقوم النظام السياسي بمواجهة أعدائه « الفساد وأهله »

العالم حديثة التكوين وأغلبها يعاني من ضعف البناء المؤسسي واقتصادياتها ضعيفة، كما أن البنى الثقافية والاجتماعية تسهم في عرقلة الجهود المبذولة.

وفي الحالات التي يقوم النظام السياسي بإصلاح نفسه ومواجهة أعدائه الفساد وأهله عادة ما يتبنى الفساد استراتيجية مخادعة إما بالخمول أو بالانخراط في سياسة الحرب والقتال الفرض، ولكن إذا كانت القيادة من الأذى والفتنة وتمتاز بالدهاء والخبرة فإن القوى الفاسدة لا تستطيع أن تمارس أي نوع من الضداع، وإذا تلجا للحفاظ على مكانتها من خلال التهديد والتخويف وقد تلجا للعنف كحل أخير وفي الغالب تقوم قيادة تلك الدول بتعويضها بشكل لا يؤثر على السلم الاجتماعي ويحد من تخريبها في بيئة الدولة.

ولكن هذه المعالجات في حالات الدول التي تعاني من الفقر ويعاني أبناء المجتمع من أوضاع معيشية صعبة فإنها تعمق الإشكالية وتشوهد سمعة القيادة السياسية خصوصاً أن القوى الفاسدة لتبرير فسادها تُسرب معلومات تستهدف القيادة بحيث تدفع الناس لمعاداتها، ومن جهة ثانية تظهر نفسها أمام القيادة السياسية أنها الأكثر مقدرة على إقناع الجماهير وتغيير الرأي العام لصالح القيادة وتفل الكلفة المسمومة خرسى أمام واقع النهب الذي يمارسه الفساد وأهله، وهنا تبدأ الشرعية في الأهترار وفي الحالات التي تكون المعارضة قوية فإن موقف النخبة السياسية الداعمة والقيادة يصبح ضعيفاً.

وهذا في تصوري ما يدفع بعض القيادات إلى المواجهة للحفاظ على تاريخها وشرعية وجودها وفي الحالات التي تحمل فيه مشروعاً وطنياً متماسكاً فإن مواجهتها تكون أكثر قوة، ولكنها قد تلجا إلى الحكمة في بعض الحالات والسبب يعود إلى الفساد كلما واجه مقاومة قوية يلجا للعنف ويبدأ الفساد في تحريك قواه الخفية ويمارس كل الوسائل بما في ذلك تبني أجددة معارضة قد تصل إلى درجة المطالبة بتغيير النظام بكل الوسائل أما أقلها فهو اللجوء إلى تحريك الولايات الدنيا داخل المجتمع وتهديد الدولة والسلم الاجتماعي كتل.

غموض الرؤية لدى المعارضة: بالنسبة لنا في اليمن لدى المعارضة اعتقاد

وحتى تكون أكثر واقعية نقول أن مصلحة النخبة المعارضة هي المحدد الجوهري لحركتهم قولاً وعملاً وتفكراً وأن الفساد يقع في آخر الأولويات، ولكن له الأولوية في مصارعة الحاكم على الثروة والسلطة، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن المعارضة لا تملك منهجية موضوعية لمحاربة الفساد وتم تحويله إلى أداة من أدوات الصراع ويروا أنه في نهاية الأمر سيحقق مصلحتهم الكبرى بغطف ثمرة السلطة وفي الوقت الراهن فإنه أداة ضرورية للحفاظ على مصلحة معينة أو تحقيقها أو تقاسمها ويمثل هذا في واقعنا اليمني أعظم العوائق التي تحد من محاربة الفساد.

والأسلوب الذي تتبعه المعارضة يحاول أن يقنع الاضمار والجمهير في أن الفساد بنية متأصلة غير قابلة للحل إلا بنسف الواقع كله من خلال الصراع فالفساد واقع لا يمكن الفكاه منه إلا برحيل كل القوى السياسية المساسية المساسة بزمام السلطة، وهذه الرؤية تطرح نخبة بدل أخرى.

وهنا لا يهتما المشروع السياسي الذي يتحدثون عنه لأنه وسيلة لغاية، كما أن نتاجه ليست مضمونة، بل أن تشتت السلطة لا يحل المشكلة بل يعقدها فالأنظمة البرلمانية في المجتمعات النامية تؤسس للقوى وتعمق الصراع والتنازع على السلطة والثروة وترسخ للفساد، فالأحزاب تتحول إلى أدوات بيد مراكز القوى المتصارعة التي لا يهملها إلا مصالحها وتدير الصراع من خلالها وهذا يجعل من الأحزاب ابواقاً لتلك القيادات ولا يمكنه أن يقدم حلولاً لمسألة الفساد وتحتجته الختمية أن تتحول الدولة بكلها مساحة لصراع مراكز القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتداخلاتها المختلفة من أجل تضخيم مصالحها وعلى شعبنا اليمني السلم والرحمة والبركة.

ولكن فكرة النظام البرلماني والقائم على انتخابات القائمة النسبية ومحاصرة مؤسسة الرئاسة لم بات عن قناعة لدى صانعيه لأنهم يرون أضرار ذلك على البنية المعينة ولكنه من ناحية عملية ربما يقود المعارضة للحكم وهذا هو الغرض الأول والأخير من الفكرة.

وقد استسلمت بعض القيادات الخبيرة بواقفنا اليمني في المعارضة للرؤية السابقة ويعود السبب إلى خمول فكري وعملي وعدم الرغبة في بذل الجهد والتضحية لدى البعض، أما البعض الآخر على قناعة أن المعارضة غير قادرة على تحمل الأعباء الفكرية والعملية الناتجة عن تفكك بنية الفساد، لأن التفكيك ربما يدخل الجميع في دائرة الاتهام أو قد يقود إلى ذبذبة ساحة النخبة السياسية الداعمة للنظام وربما يؤدي التفكيك إلى معالجة الإشكالية ويجرح النظام السياسي من نقاط ضعفه ويؤيد قوة ويرسخ شرعيته، وهذا ينزع من المعارضة أقوى الأوراق السياسية ويصيب خطابها بالإنهيار مما يعني ضعفها وهزيمتها وبالتالي إعاقه طموح تخفيها في كطف ثمرة السلطة.

كما أن التفكيك يقدر واقعية ويعري الفساد وهذا قد يفرض الخطاب السياسي لبعض الأطراف في المعارضة والذي عاش بالفساد ومازال يؤسس له بشكل أو باخر أما بالممارسة المباشرة أو من خلال طرح قديم متناقضة مع المشروع الوطني.

وتصل إلى نتيجة أن المعارضة اليمنية قدمت قراءات ضعيفة وغير ناضجة ويطلب عليها زعامة وتوجيهها لرموز سياسية يتعاون عامة وغامضة وخالية إلى درجة الجذب من المعلومة ويمنح القبول انطلاقاً من واقفنا اليمني وخصوصيته أن تلك القراءات وقعت في خطأ استراتيجي يتحولها الفساد إلى أداة من أدوات الصراع السياسي بين الأطراف السياسية المختلفة وتوظيفه بهدف التشويه أو الانتقام أو التهديد أو تحويله إلى أداة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، وفي هذه الحالة تصبح الفساد شعرا يتم ذفد الآخرين به بكل مناسبات، وهذه الطريقة لا تحل الإشكالية الفساد وإنما تراكمها وتزيد من تعقدها.

كما أن قراءتها السياسية للفساد متجاوزة للبيئة المحيطة وعاجزة عن فهم الواقع الذي تنحرف فيه ولم تقدم قراءة منهجية وعلمية رغم الكوارث والخبرة التي يمتلكها المشترون، بل أن بعض القراءات المتطرفة مشنجة لا تاريخية ومحملة بالتحيز والغضب ومشحونة بقدم سلمية تؤسس للكراهية والصراع وطرح تفسيرات تهدد الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي والشروع الديمقراطي.



الفساد مشكلة عالمية مستعصية..  
والفضائح المتلاحقة في الغرب  
تعري فساد صناعات الأدوية  
والسلاح وحتى فساد تجارات  
رجال السياسة ورجال المال  
والأعمال

ترفض الدول والمؤسسات  
الصناعية التعامل مع أفراد  
أدينوا بجرائم الفساد..  
كنهاية معنوية للفساد

« نظرية الفساد »:  
التغاضي عن  
ممارساته في حدوده  
الدنيا بما يخدم سير  
التنمية لا

القيمة الأخلاقية  
المدعومة بصرامة  
القانون.. هي أقوى رادع  
ضد الفساد

سبب جوهري في فشل التنمية  
وافساد ضمير المجتمع المتهاون..  
يقوض النظام والقانون وينخر  
في جهاز الدولة

تسرب قوى الفساد معلومات  
تستهدف القيادة.. وتظل  
الكلمة المسموعة خرسى أمام  
واقع النهب الذي يمارسه  
الفساد وأهله



\* قسم العلوم السياسية - جامعة صنعاء.